تقدير موقف

أغسطس 2016

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

المعارضة السياسية في سوريا:
الخيارات المتاحة في معطيات حرجة

جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

مؤسسة مستقلة متخصصة في إصدار المعلومات وعمل الدراسات، والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والقانوني في منطقة الشرق الأوسط، والمتعلقة بالشأن السوري بخاصة، بحيث يمد جسوراً للمسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة، وقطاعات التنمية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة، وذلك بتزويدهم بالمعطيات والتقارير العلمية الواقعية الدقيقة.

جميع الحقوق محفوظة
لمركز جسور للدراسات
2016 ©

تركيا - غازي عنتاب

info@jusoor.co
www.jusoor.co

الفهرس

تقديم 4
غياب الصخب وخفوت في المشهد 4
الصراعات الصامتة 5
محددات أداء المعارضة 5
1. البيئة الدولية 6
2. البيئة الإقليمية 6
3. الوقائع الميدانية المحلية 7
4. التنافس الداخلي والصراعات البينية 7
ماذا بعد؟ 8
الخيارات المتاحة: توصيات 9
الإئتلاف الوطني 9
الهيئة العليا للمفاوضات 10
الفصائل المسلحة 10

تقديم

يُشكّل الحدث السوري معضلة سياسية في المنطقة برمتها، ويبدو أحياناً كمعضلة للعالم برمّته، نظراً لتعقّد مصالح الفاعلين وتشابكها بشكل غير مسبوق في المنطقة، وفقدان أي منهم للقدرة على تقديم حلّ منفرد أو فرض حلوله!.

لكن هذه المعضلة تأخذ بُعداً أعمق عندما يتعلق الأمر بالمعارضة السياسية السورية، فهي تحاول الموازنة بين فاعلين متخاصمين ومختلفين ومتنافسين، وفي نفس الوقت الموازنة مع فاعلين عسكريين مختلفين فيما بينهم، ومرتبطين بالمصالح الإقليمية والدولية، والمحافظة على موقع في مشهد رملي متحرّك بالتوازي مع بحث عن موقف يحظى بقبول لدى شريحة أكبر من فئتها المستهدفة!.

وتحاول هذه الورقة قراءة المشهد المعارض في ضوء المعطيات الحالية، وتقدير الموقف الممكن لمختلف الأطراف السياسية والعسكرية المعارضة.

غياب الصخب وخفوت في المشهد

اتصف المشهد السوري المعارض بالخفوت في جانبه السياسي في الشهور السبعة الأولى من عام 2016، ولم يشهد الصخب الذي عرفه في السنوات السابقة، سواء من ناحية الصراعات الداخلية المعلنة، أو من ناحية التجاذبات بين الكيانات السياسية المختلفة.

شهد عام 2016 انتخاب رئيس جديد للإئتلاف هو أنس العبدة يوم 2016/3/5، خلفاً للرئيس السابق خالد خوجا. وعلى خلاف الانتخابات السابقة، لم يشهد الاستحقاق الانتخابي احتكاكات بين الكتل المكوّنة للإئتلاف، وتم اختيار الرئيس بشكل توافقي، لأول مرة في تاريخ الإئتلاف والمجلس الوطني قبله.

وكانت أكثر المعارك الانتخابية حدّة هي معركة اختيار رئيساً جديداً للحكومة المؤقتة خلفاً للرئيس السابق أحمد طعمة، حيث شهدت عملية الترشيح والانتخابات تصادماً بين المجموعات السياسية وبين المرشحين أنفسهم. وانتهى الاستحقاق باختيار د. جواد أبو حطب رئيساً للحكومة يوم 2016/5/16، ومنح حكومته الثقة يوم 2016/7/11.

قام د. أبو حطب بتشكيل حكومته من وزراء يقيمون داخل سورية، وبدأت بعقد اجتماعاتها في ريف إدلب، بما منحها زخماً إيجابياً على المستوى الشعبي.

إلا أن حدّة معركة رئاسة الحكومة شكّلت في جزء كبير منها محاولة من كتل سياسية في الإئتلاف لإكمال صراعات سياسية سابقة، أكثر مما هي صراع أصيل لاستلام الحكومة، والتي دخلت عملياً في مرحلة الموت السياسي.

وشهدت الهيئة العليا للمفاوضات سلسلة من التغيرات على خلفية استقالات وإقالات لبعض الأعضاء، ففي 2016/5/29 قبلت الهيئة استقالة كبير المفاوضين وممثل فصيل جيش الإسلام فيها محمد علوش.

الصراعات الصامتة

لا يعني غياب الصخب المعلن في الصراعات المعهودة بين الكتل السياسية المختلفة داخل الإئتلاف وخارجه توقف الصراعات أو خفوتها، بقدر ما يعكس في بعض أبعاده حالة الشد والجذب الصامت داخل المعارضة السياسية.

شكّل الصراع حول الحضور والتأثير بين الإئتلاف الوطني من جهة والهيئة العليا للتفاوض من جهة أخرى أبرز معالم الشهور السابقة من عام 2016، حيث استطاعت الهيئة الاستحواذ على الحضور السياسي في جنيف، قبيل وبعد انعقاد المؤتمر في 2016/1/22، وخاصة من خلال رئيسها د. رياض حجاب والمتحدث الرسمي باسمها د. رياض نعسان آغا، وسط ضعف في حضور الإئتلاف في المشهد السياسي، وتحوّله إلى مكوّن من مكونات الهيئة.

كما يشهد الإئتلاف نفسه تجاذبات صامتة بين مجموعاته، حيث اختارت معظم قيادات الصف الأول الانسحاب من المشهد تقريباً، لتنكفئ ذاتياً أو تعمل على إنشاء مشاريعها السياسية الخاصة. وربما يعود هذا الانسحاب إلى قناعة بأنّ المرحلة الحالية لا تحمل دوراً مهماً للإئتلاف، لكن ذلك لا يعني أن الإئتلاف لم يعد مهماً لها، وأنها مستعدة لمغادرة مركبه.

محددات أداء المعارضة

يرتبط أداء المعارضة السياسة وحضورها بعدد من المحددات الداخلية والخارجية، وهي التي تُساهم في رسم معالم المشهد المعارض في كل مرحلة.

1. البيئة الدولية

تحوّلَ المشهد السوري في سنواته الأخيرة إلى حالة من التدويل المعلن، وخاصة مع تدخل روسيا بشكل مباشر في سورية في الربع الأخير من عام 2015.

وانعكست حالة التدويل في حضور المشهد السوري في الملتقيات الدولية، وبالتالي حضور المعارضة ومؤسساتها. لكن التدخل الروسي المباشر أثّر في شكل حضور المعارضة وتمثيلها، حيث ضغطت روسيا بشكل كبير من أجل إدخال من تُسمّيهم بمعارضة الداخل، ومنحِ دورٍ أكبر لهيئة التنسيق، وحزب الاتحاد الديموقراطي.

ومَنَح مؤتمرُ جنيف المعارضة السياسية ممثلة بالهيئة العليا للتفاوض فرصةً مهمةً لتفعيل دورها وحضورها، بدعم من أطراف دولية وإقليمية، أهمها الولايات المتحدة والسعودية وتركيا. لكن توقّف المؤتمر وجمود طروحات الحل السياسي لبقية العام حسبما يبدو حدّ بشكل كبير من حضور الهيئة، ويُعتقد أن ذلك سيستمر حتى تحديد موعد دولي آخر لمؤتمر جديد في عام 2017 على أقل تقدير.

2. البيئة الإقليمية

يؤدّي الفاعلون الإقليميون دوراً رئيسياً في تفعيل أو تعطيل المؤسسات السياسية للمعارضة، مثلما يملكون أدواراً مماثلة في الساحة العسكرية.

وتأثرت بيئة المعارضة السياسية السورية بتغيّر أولويات بعض الفاعلين الرئيسيين في الإقليم (أولوية الملف اليمني في السعودية، أولوية الملف الداخلي والملف الكردي في تركيا.. إلخ)، كما تأثرت بتغيير الأوزان النسبية لمؤسسات المعارضة الرئيسية (الإئتلاف والحكومة المؤقتة، والهيئة العليا للمفاوضات، وهيئة التنسيق وآخرون).

وأدّى تغيّر الأولويات لدى دول الإقليم إلى ضعف كبير في الموارد المالية المتاحة لمؤسسات المعارضة، وخاصة الحكومة، والتي لم تحصل على أي دعم منذ عام 2015[1]، كما يُعاني الإئتلاف بدوره من شحّ نسبي في الموارد، إذ يتوفّر على موارد تكفي لمصاريفه الجارية دون أن يتمكّن من تنفيذ مشاريع أو دعم مكوّنات أخرى.

ومن المعتقد أن تؤدّي المحاولة الانقلابية التي شهدتها تركيا في 2016/7/15 والتقارب الروسي-التركي، خاصة بعد المحاولة الانقلابية، إلى تغيّر في أولويات الحكومة التركية تجاه القضية السورية، لكن هذا التغيّر لم يزل غائم المعالم، وربما يحتاج إلى عدّة شهور قبل اتضاح آثاره.

١. حصلت الحكومة المؤقتة بعد انتخاب د. جواد أبو حطب على دفعة مالية من الإئتلاف تُقدّر بحوالي ٢٥ ألف دولار فقط!.

3. الوقائع الميدانية المحلية

تؤثّر إنجازات فصائل المعارضة المسلحة وإخفاقاتها، وكذلك الأحداث والانتهاكات (مثل المجازر الكبرى) على الحضور السوري في المشهد السياسي والإعلامي، حيث تَمنح الإنجازات العسكرية دفعاً مباشراً للمعارضة السياسية، كما تُمكّنها الوقائع الإنسانية من تنفيذ حملات تحقق لها الحضور الذي ترغب به.

تميّز عام 2016 حتى نهاية شهره السابع بفتور نسبي في الإنجازات العسكرية لفصائل المعارضة، مقابل تقدّم للقوات الكردية والميليشيات المدعومة منها ولقوات النظام والميليشيات الأجنبية الداعمة لها. وشهد عدداً من الإخفاقات المتتالية لقوات المعارضة، بما انعكس في حالة من الانكماش في الخطاب السياسي المعارض.

ويمكن لأي تقدّم ميداني فعلي، كما حصل في فك الحصار عن الأحياء الشرقية في حلب في 2016/8/6، أن تُعيد الحيوية إلى بيئة المعارضة السياسية[2]، لكنه في الوقت نفسه سيزيد من فرص حضور الفصائل المباشر في الساحة السياسية، وبالتالي إضعاف مؤسسات المعارضة المعتمدة على تمثيلها للحراك المعارض بشكل ما.

4. التنافس الداخلي والصراعات البينية

يؤدّي التنافس والصراعات بين مكوّنات المعارضة السياسية والتنافس فيما بينها وبين المكونات العسكرية دوراً رئيسياً في تحديد الأدوار والأوزان النسبية لكل مكوّن من المكونات السياسية.

يُشكّل التنافس والصراع بين الإئتلاف الوطني والهيئة العليا للمفاوضات أبرز أشكال الصراع داخل المؤسسة السياسية المعارضة، حيث يتنافس كليهما على تمثيل نفس الجمهور، على خلاف الأمر مع هيئة التنسيق مثلاً.

وتقوم الهيئة ممثلة برئيسها بشكل أساسي بتقديم مواقف سياسية متتالية، في محاولة للتموضع في دور سياسي منافس للإئتلاف بعيداً عن الدور الوظيفي المرتبط بتشكيلها. ويمكن ملاحظة قيام الهيئة بتنظيم لقاءات مستمرة مع الفصائل العسكرية وتعليقها المستمر على

2. عقد رئيس الإئتلاف الوطني أنس العبدة ورئيس الحكومة المؤقتة د. جواد أبو حطب مؤتمراً صحفياً مشتركاً يوم 2016/8/8 للحديث عن التقدم الميداني لفصائل المعارضة في حلب، في أول ظهور مشترك لهما، فيما بدا وكأنه تعزيز لحضور المعارضة السياسية في ضوء التقدم الميداني.
انظر: الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الائتلاف: الثوار انتقلوا من حالة الحصار إلى تحرير الأرض والإنسان، 2016/8/12:
http//:goo.gl/cOa6yp

التطورات السياسية والميدانية، في تقاطعات واضحة مع دور الإئتلاف.

في الوقت نفسه فإنّه لا يبدو أن الفصائل المسلحة الفاعلة يمكن أن تعترف بالإئتلاف فعلياً دون وجودها فيه، ولا تشعر بتمثيل أعضائه العسكريين لها. وفشلت اللقاءات المنتظمة بينها وبين الإئتلاف في رد الفجوة بين الطرفين[3].

كما أن وجود بعض الفصائل الكبرى في الهيئة العليا للمفاوضات، والذي حصل بناء على ضغوط كبيرة مورست على الفصائل الكبيرة وقت تشكيل الهيئة، لا يعني أن الفصائل مرتاحة لشكل وحجم تمثيلها، ولا يضمن عدم انسحاب الفصائل في أي وقت، بناء على المعطيات الميدانية التي ستكون قائمة وقت تحديد أي موعد جديد للمفاوضات.

وإذا لم يتمكّن الإئتلاف والهيئة من تقديم حلول تُساعد في بناء الثقة مع الفصائل، فإنّ الأخيرة ستذهب إلى تأسيس كيانها السياسي الخاص عاجلاً أم آجلاً، والذي سيكون منافساً حقيقياً للإئتلاف والهيئة معاً، إذ يمتلك هذا الكيان السيطرة النسبية على الأرض، وهو ما تفتقر له المؤسستان السابقتان.

ماذا بعد؟

تواجه مؤسسات المعارضة السياسية خيارات صعبة في المرحلة القادمة، بعد مرورها بمرحلة جمود وانكماش خلال الأشهر الماضية. حيث يتوقع أن يستمر التجاذب بين الإئتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، بما سيؤثّر على شرعية وحضور كل منهما.

ولا يُعتقد أن تشهد الساحة الدولية دعوة جدية لأي حل سياسي قبل ربيع 2017، مما يعني أن الفرص المتاحة لكلا المؤسستين ستكون محدودة أصلاً على المدى القصير والمتوسط.

3. نظّم الإئتلاف خلال الأشهر الأربعة عشر الماضية سلسلة من اللقاءات مع عدد من الفصائل العسكرية، وبدأ أول هذه الاجتماعات في 2015/4/28، واستمرّت حتى الآن.
شارك في اللقاء الأول كل من: جيش الإسلام، الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام، فيلق الشام ، كتائب ثوار الشام، فيلق حمص، جيش اليرموك، جبهة أنصار الإسلام، جيش الأبابيل، تجمع فاستقم كما أمرت، فرقة 24مشاة، ألوية الحبيب المصطفى، الفرقة 69، مجلس القضاء الحر، مجلس محافظة إدلب، مجلس محافظة حلب، مجلس محافظة ريف دمشق، مجلس محافظة حماة، تجمع جند بدر ألوية 313، فرقة عمود حوران، لواء المعتز بالله ،مجلس محافظة حمص، الفيلق الأول، لواء توحيد كتائب الجنوب، لواء فرسان الحق، الفرقة 101. انظر:
الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، بيان اللقاء التشاوري الأول بين الائتلاف والفصائل المقاتلة والقوى الثورية، 2015/4/28:
http//:goo.gl/NUECda

وتُشير المعطيات إلى اقتراب الفصائل العسكرية الرئيسية من تشكيل جسم مشترك يقوم على تمثيلها سياسياً، بدعم من بعض الدول الإقليمية، سواء لأنّ مثل هذا الكيان يُعطي دفعاً للحل العسكري الذي ترغب به، أو لسحب البساط من المؤسسات السياسية الأخرى التي وهو ما يعني فعلياً سحب الشرعية من الإئتلاف والهيئة على حدّ سواء، ما لم تتمكن المؤسستان من التعاطي مع هذه المعطيات بصورة فعالة واستباقية.

وسيساعد ظهور جسم مشترك للفصائل العسكرية في تعزيز موقع هيئة التنسيق الوطنية في بيئة المعارضة السياسية، باعتبارها الممثل للشرائح التي لا تمثّلها الفصائل وأنصارها، على عكس الإئتلاف والهيئة العليا.

الخيارات المتاحة: توصيات

الإئتلاف الوطني

1. ينبغي على المعارضة السياسية، والإئتلاف تحديداً، **إجراء إصلاحٍ جذري** في بنيته وتركيبته، بحيث يضمن للفصائل الفاعلة تمثيلاً حقيقياً وتشاركياً، بما يوقف بحثها عن تمثيل تشاركي خارج الإئتلاف، والذي سيظهر في الغالب في مشروع لبناء جسمها السياسي الخاص، حيث سيزيد إنشاء مثل هذا الجسم من الفرقة بين المكوّنات السياسية والعسكرية، ولن يكون في الصالح المباشر للمعارضة السياسية، كما لن يكون في الصالح غير المباشر للمعارضة العسكرية.

وتشمل عملية إعادة الهيكلة المطلوبة منح الفصائل الرئيسية حقّ التمثيل العسكري في الإئتلاف، ومنحها مقاعد ذات أغلبية ضامنة أو معطّلة.

2. ينبغي على الإئتلاف إجراء **مراجعة جديّة لدور الحكومة المؤقتة**، والتي كانت ضحية لمناكفات ومزاودات سياسية. وإذا لم يكن الإئتلاف راغباً أو قادراً على توفير الدعم المادي اللازم لها فإنّ خيار تعطيل الحكومة أو إلغاؤها بقرار رسمي أحد الخيارات المطروحة، وهو أقل كلفة من استمرارها في حالة الموت السريري، والذي يترك أثراً سلبياً على الحكومة وحتى الإئتلاف نفسه، وعلى المعارضة السياسية ككل.

ويوفّر انتقال الحكومة المؤقتة إلى داخل سورية فرصة سياسية وعملية مهمّة للإئتلاف لإثبات حضوره في الداخل السوري، وتقديم خدمات ملموسة للشارع، وحتى تحسين صورته لدى

الرأي العام السوري. وهي فرصة ينبغي استثمارها بكل جهد ممكن.

3. يحتاج الإئتلاف إلى الإعلان عن **مواقف سياسية واضحة** يمكّنه من تمييز حضوره عن المؤسسات الإعلامية. فقد أدّت حالة الضعف التي تعيشها هذه المؤسسات إلى غياب المواقف الواضحة من القضايا الإشكالية، واقتصرت مواقفه السياسية المعلنة على تصريحات عامة إنشائية، يبدو فيها أنه يحاول كسب الجمهور المعارض أكثر مما يعبّر عن مواقف سياسية، وقد مرّت أحداث هامة دون تسجيل أي موقف، مثل إعلان جبهة النصرة تغيير اسمها وفك ارتباطها عن القاعدة، وإعلان الفصائل في حلب عن إطلاق اسم النقيب إبراهيم اليوسف على عمليتها في حلب، إلى غير ذلك من الأحداث.

4. لم يتمكّن الإئتلاف والحكومة المؤقتة من إقناع الدول الداعمة بإمكانية قيامهما بالإشراف على الشؤون التنفيذية والحياتية داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، مما دفع هذه الدول والمؤسسات التابعة لها إلى تقديم الدعم إلى المؤسسات المدنية في هذه المناطق مباشرة، أو دفع الفصائل المدعومة من قبلها إلى تسيير الشؤون المدنية أو إنشاء مؤسسات تابعة لها للقيام بذلك. ويستدعي هذا الأمر جهداً مكثفاً من قبل الإئتلاف والحكومة لمعالجة المعطيات التي أدّت إلى هذا الفشل، ومحاولة تجاوز ذلك في المراحل المقبلة.

الهيئة العليا للمفاوضات

1. تحتاج المعارضة السياسية إلى ترتيب العلاقات البينية بشكل يُحقق تقاسماً للأدوار والمواقع بشكل واضح بين الإئتلاف والهيئة العليا للمفاوضات، بحيث يتولى الإئتلاف الأدوار السياسية والإعلامية، فيما تتولى الهيئة الأدوار الوظيفية الخاصة بالمفاوضات.

2. ينبغي على الهيئة العمل على إنتاج نظام أساسي خاص بها، يُحدد آليات لصناعة القرار فيها، وآلية لاختيار هيئتها العليا ورئيسها، وكيفية توسيع الهيئة وتداول العضوية فيها.

3. ستواجه الهيئة أزمة في تمثّل الفصائل المسلحة فيها في أول استحقاق قادم ما لم يتم فتح حوار موسّع ومبكر مع الفصائل حول آلية التمثيل وشكله وحجمه.

الفصائل المسلحة

1. تتفق معظم الأطراف في الساحة السياسية على الحق المشروع للفصائل في المشاركة في

القرار السياسي، لكن حضور هذه الفصائل عبر جسم خاص بها بعيداً عن الأجسام الموجودة لن يمنحها التمثيل السياسي الذي تريد، حيث تفتقر هذه الفصائل للخبرة السياسية أولاً، كما تفتقر إلى الاعتراف الدولي ثانياً، وهو ما لا يمكنه فرضه بسياسة الأمر الواقع وحدها.

إن الوصول إلى صيغة مشتركة مع الإئتلاف ، تضمن للفصائل مشاركة فاعلة في صنع القرار، ستكون خياراً نموذجياً للفصائل، كي لا تتحمل عبء القرارات السياسية التي لا تملك أدواتها ولا القدرة على التحكم في معطياتها.

2. لا يمكن للفصائل أن تستمر في تقديم رسائل سلبية إلى المجتمع الدولي، معتقدة بأنّها تستطيع فرض خياراتها عليه بسلاحها، وأنّ الدعم الذي تحصل عليه من بعض الدول الإقليمية يمكن أن يوفّر لها الدعم والحماية لاحقاً.

وتحتاج هذه الفصائل إلى مراجعة شاملة لخطابها السياسي، وأن تعمل بشكل مشترك مع الكيانات السياسية والمدنية في سورية وخارجها، بما يمكن الفصائل من ترشيد أدائها السياسي، ويوفر لها قاعدة تشاركية تُساعدها على الاندماج في أي حل سياسي مقبل.

جسـور للدراسات
JUSOOR for STUDIES

Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@**jusoor**studies